التكامل الاقتصادى العربى متى يصبح الحلم حقيقة ؟

د.جمال البيومى

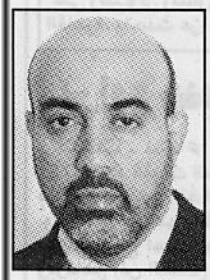

ابراهيم العليان

ما بين الآمال والطموحات والصعوبات والتحديات.. يظل التكامل الاقتصادى العربى حبيس الأمنيات والنظريات . ولكن بعض رجال الأعمال العرب لا يزالون متفائلين .. يرون أننا نمتلك قدرات وامكانات هائلة لتحقيق احلامنا فى انشاء تكتل اقتصادى عربى سواء كان سوقا مشتركة أو منطقة للتجارة الحرة.. اصبح الوقت يمضى بسرعة.. والتحديات تتزايد ولكن اذا خلصت النيات وصدقت الارادة يمكننا أن نرى السوق العربية المشتركة حقيقة..
ولكن لابد من ازالة المعوقات سريعا..
رجال الأعمال العرب يشخصون الداء ويصفون الدواء.

٧٠٪ من واردات العرب لاتنتجها الدول العربية!!

لابد من تعويض ومساعدة الاقتصاديات المتضررة لتشجيعها على الاندماج

تحقيق:
عبدالناصر عارف

الدكتور جمال البيومى أمين عام اتحاد المستثمرين العرب يقول آن الأوان لنرى القضية برؤية شاملة وعملية..

.. فمثلا هناك من يقول إن غياب الارادة السياسية وانتاج سلع متشابهة هما وراء فشل مشروع السوق العربية والتكامل الاقتصادى.. وهذا كلام غير صحيح تماما فكل الزعماء العرب يؤكدون دائما رغبتهم وإيمانهم بأهمية التكامل الاقتصادى العربى كذلك فإن السوق الأوروبية لم يمنع قيامها تشابه الانتاج الصناعى والزراعى فى دولها..

ويستطرد قائلا: الأسباب الحقيقية لتأخر أو فشل انشاء السوق العربية المشتركة هى:

أصحاب المصالح الخاصة وهم يضغطون لإفشال أى تقارب عربى اقتصادى حفاظا على مصالحهم الضيقة، كذلك فإن معظم الاقتصادات العربية ضعيفة.. فالعرب مشكلتهم أنهم لا ينتجون ما يستهلكون ويعتمدون على سد النقص فى الاستيراد من الخارج فـ ٧٠٪ مما يستورده العرب لا تنتجه أية دولة عربية!! مثل الآلات والسلع الرأسمالية والمعدات والأغذية.. وهذه مشكلة كبرى كل الدول العربية تستورد معظم غذائها.. الجفوة الغذائية تصل الى حوالى ٢٠ مليار دولار.

أسباب أخرى

ويضيف الدكتور جمال البيومى هناك أسباب أخرى أدت الى فشل مشروع التكامل الاقتصادى العربى منها إن العرب فى كل محاولاتهم للتعاون البينى الاقتصادى يركزون على تجارة السلع ولكن الأهم منها هى تجارة الخدمات.. وحققنا تجارة بينية فيها أكبر من السلع رغم عدم تحرير تجارة الخدمات فى اطار منطقة التجارة الحرة العربية.

كذلك نهمل جانب الاستثمارات المشتركة، والمشكلة ليست فى أن العرب لا يرغبون فى استثمار أموالهم داخل المنطقة العربية هذا غير صحيح.. فلا تزال الاستثمارات العربية فى الدول العربية هى أكبر الاستثمارات ولكن المشكلة أن بيئة الاقتصادات العربية غير جاذبة للاستثمار بدليل أن معظم الاحتياطات النقدية فى الدول العربية توظف خارج المنطقة العربية لأنه لا توجد بورصات عربية قوية وكبيرة لديها قدرة على امتصاص هذه الأموال بكفاءة وجودة. وهناك جانب آخر كما يقول الدكتور جمال البيومى أدى الى ضعف اتفاقات التجارة الحرة البينية أو اتفاقية التجارة الحرة العربية الشاملة وهو أن هذه الاتفاقات تولد دائما ناقصة فمازلنا نبحث ونتحدث عن قواعد منشأ ومواصفات موحدة، ولم يتم استخدام آلية فض المنازعات التجارية العربية حتى الآن.

المشروعات القطاعية

اذن كيف يمكن التغلب على هذه المعوقات؟

يجيب أمين عام اتحاد المستثمرين العرب قائلا: باختصار: لابد من الانتهاء من وضع قواعد المنشأ العربية والمواصفات القياسية، التركيز على تجارة الخدمات ممكن أن يدفع بالتجارة العربية لأرقام قياسية لأن حركة المواطن العربى المستمرة تشجع تجارة الخدمات، كما أن التعاون القطاعى وتوجيه الاستثمارات المشتركة لبعض القطاعات يخلق الكيان الاقتصادى العربى الموحد.. والدليل على ذلك أن مشروع الربط الكهربى من أهم المشروعات التكاملية العربية كذلك مشروع غاز الشرق.. وهناك مشروعات وفرص أخرى فى قطاع النقل والمواصلات والطرق.

آليات ملزمة للتنفيذ

أما الشيخ ابراهيم بن عبد الله العليان الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية فيرى أن تفعيل السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادى العربى يتطلب بداية تهيئة اقتصادات بعض الدول العربية للدخول فى كيان عربى اقتصادى موحد، فبعض الدول يحتاج فعلا الى إعادة هيكلة اقتصاداته بل ومساعدته وتعويضه عن القطاعات الاقتصادية التى ستضرر من جراء تحرير تجارتها أو مواجهتها منافسة قوية تؤدى الى خروجها من هيكل الاقتصاد للدولة، ويضيف الشيخ ابراهيم العليان قائلا: لابد أيضا من وجود آليات لتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العربية وهذه الآليات يجب ان تكون ملزمة للجميع حتى يمكن تطبيق القرارات والاتفاقات أما أن يترك الأمر بدون وجود آلية ملزمة بالتنفيذ فإن التعاون الاقتصادية العربى سيظل مجرد آمال وطموحات نتحدث عنها ونتمناها.

ويشير الى عنصر آخر مهم وأساسى لتفعيل العمل العربى الاقتصادى المشترك وهو توافر الارادة القوية لإنشاء كيان اقتصادى عربى موحد، ووجود وعى عربى جمعى على جميع المستويات يغلب المصالح العامة الاستراتيجية على المصالح الخاصة والقطرية الضيقة.

ويوضح قائلا: أن دول الخليج العربى نجحت فى انشاء كيان يتمثل فى مجلس التعاون الخليجى وهذا يرجع ليس الى تشابه أو اختلاف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجى وانما الى أن اقتصادات هذه الدول فى مستويات متقاربة مما يسهل كثيرا من عمليات الاندماج والتكامل.

الأمكانات موجودة

ويرى الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة مؤسسة صناعية مصرية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن العالم العربى تتوافر فيه كل الامكانات اللازمة لانشاء كيان اقتصادى قوى كما توجد آليات كثيرة علينا أن ننشطها ونستكمل الناقص منها، ويشير الى أهمية الاسراع والجدية فى ازالة كل المعوقات لأن التحديات والمتغيرات حولنا تتسارع باطراد ، ففى الوقت الذى تنشط دعوات فتح الأسواق والتجارة الحرة تتسارع معها أيضا انشاء الكيانات الاقتصادات الاقليمية. ويؤكد أن الدول العربية تمتلك كل مقومات التكتل الاقتصادى القوى.. من ثروات بشرية وطبيعية ولغة واحدة وعادات وتقاليد متقاربة ، ولكن المطلوب هو استغلال هذه الامكانات وحسن توظيفها وهذا يتطلب الانتهاء بأقصى سرعة من اعداد قواعد المنشأ وتوحيد المواصفات القياسية وتقريب التشريعات والقوانين وتسهيل حركة رؤوس الأموال والعمالة.

ويضيف الدكتور نادر رياض: إننا فى سباق مع الزمن.. يجب ألا نتأخر.. التحديات صعبة ولكننى متفائل.. فالوعى العربى يزداد بأهمية التكامل الاقتصادى وهناك خطوات جادة نحو السوق العربيةالمشتركة وعلى أجهزة الاعلام العربية أن توقظ وتزيد من هذا الوعى وتشجع اجراءات التقارب والتعاون.